التدفق الإعلامي وعملية صناعة القرار في الجزائر

أ. مصطفى سحاري
جامعة المدية- الجزائر-

مقدمة:

تعتبر قضية صنع القرار واتخاذه من القضايا ذات الأهمية الكبرى التي شغلت بال علماء الاجتماع والسِّياسة وغيرهم، باعتباره عملية معقدة للغاية، تتدخل فيها عوامل متعدِّدة نفسية، سياسية اقتصادية واجتماعية، وحتى بيئية.

وتتبوأ عملية صنع القرار السِّياسي مكانة بارزة في التحليل السِّياسي المعاصر، باعتبارها تتعلق دائما بتصميم الأهداف وتشكيلها، والاختيار على صعيد الأغراض والوسائل تكريسا لبعض النتائج، ودعما لهذه الأهداف وتوطيدها، وعملية صنع القرار السِّياسي هي أبرز وظائف النِّظام السِّياسي، كما أنَّ الآلية المتبعة في صنع القرار السِّياسي هي معيار التمييز بين الأنظمة السِّياسية، من منطلق أنَّ النِّظام السِّياسي هو مجموع آليات اتخاذ القرارات المتعلقة بكلية المجتمع الشَّامل، بمعنى مجموع الأنماط المتداخلة من التفاعلات المؤسَّسية والسلوكية المتعلقة بصنع القرار السِّياسي[1].

I- مفهوم القرار السِّياسي وطبيعته:

تعتبر عملية صنع القرار السِّياسي عملية معقدة وديناميكية، تتدخل فيها مجموعة من العوامل ولا تقتصر فقط على عملية اتخاذ القرار، وإنَّما تتضمن في مراحلها المتعدِّدة تفاعلات مختلفة، إذ يتفق غالبية الباحثين على أنَّ عملية صنع القرار هي طريقة يتم من خلالها الانتقال بين عناصر القرار ومراحله، لكنَّهم يختلفون في وصف خطوات صنعه وأساليب اتخاذه[2]، ويعود السبب في ذلك إلى تعدُّد المداخل المعتمدة لمقاربة ظاهرة القرار وتحليلها، وتعدُّد العوامل المؤثِّرة في صنعه، وكذا تعدُّد المدارس التي تناولت ظاهرة القرار السِّياسي، بالإضافة إلى عدم اتفاق الباحثين في حقل العلوم السِّياسية على العناصر الأساسية التي يمكن أن يتألف منها القرار.

فالقرار في حقيقته هو اختيار بين مجموعة بدائل مطروحة لحل مشكلةٍ ما، أو أزمة، أو تسيير عمل معين، ولذلك فإنَّنا في حياتنا العملية نكاد نتخذ يوميا العديد من القرارات، بعضها نتنبه لها وندرسها، والبعض الآخر يخرج عشوائيا من غير دراسة.

يقصد بعملية صنع القرار، الكيفية التي يمكن من خلالها التوصُّل إلى صيغة عمل معقولة بين عدة بدائل متنافسة، وكل القرارات تستهدف تحقيق أهداف معينة، أو تفادي حدوث نتائج غير مرغوب فيها، كما أنَّ عملية صنع

القرار هي المرحلة المحورية في العملية السِّياسية، فهي تشير إلى عملية التفاعل بين المشاركين كافة على المستوى الرسمي، وغير الرسمي في رسم السِّياسات العامة، فعملية صنع القرار تعد بمثابة الوظيفة الرسمية الملقاة على عاتق المؤسَّسات السِّياسية لاختيار البديل المناسب من خلال المناقشة والمفاضلة[3].

وتعني عملية صنع القرار، عملية التفاعل ما بين المشاركين بصورة رسمية في تقرير السِّياسات العامة كما تعني كذلك اختيار فرض من الفروض، أو بديل من البدائل المطروحة لحل مشكلة من المشكلات والقضايا المثارة، ويشمل ذلك عملية مناقشة ومفاضلة بينهما[4].

ويعرَّف أيضا على أنَّه "مجموعة القواعد والأساليب التي يستعملها المشاركون في هيكل القرار لتفضيل بديل معين، أو لتقويم الاختيارات المتاحة، والتوفيق بين الاختلافات في الرأي بين مجموعة اتخاذ القرار"[5].

كما يعرفه "دافيد أستون David Easton" بأنَّه: "مخرجات النِّظام السِّياسي أيًا كان شكله، والتي يتم من خلالها التوزيع السُّلطوي للقيم في المجتمع، سواء كانت هذه القيم داخلية أم خارجية"[6]، ويضيف بأنَّ القرار السِّياسي هو "ما تريد الحكومة أن تفعله وما لا تريد أن تفعله"[7]، ويرى "حامد الربيع" بأنَّ القرار السِّياسي هو نوع من الإعلان السُّلطوي على أسلوب التخلص، بمعنى حالة من حالات التوتُّر من جانب الطبقة الحاكمة، كما يعرَّف بأنَّه "ما تختار الحكومة أن تفعله، أو ما لا تفعله، لضبط الصراع داخل المجتمع أو إدارة الصراع مع المجتمعات الأخرى"[8].

كما يعرَّف بأنَّه ذلك القرار الذي تتوفر فيه واحدة من مجموعة عناصر مختلفة، أهمها أن يكون صادرا عن شخصية ذات صفة سياسية، أو من خلال أحد أجهزة السُّلطة السِّياسية، أو منصبا على قضية تتعلق بالسِّياسة العامة للدَّولة، ولابد أن يتوفر هذا القرار على شروط من بينها[9]:

1- **الشّرعية**، بمعنى صدوره عن سلطة قانونية مخولة مثل رئاسة الجمهورية في الجزائر.

2- **الالتزام**، أي وجود قوة تملك تنفيذه.

3- **العمومية**، بمعنى أنَّ القرار يمس الشؤون العامة، والاحتياجات الرئيسية لأفراد المجتمع.

وبتفحص التعريفات المقدمة للقرار السِّياسي، نجد أنَّها إمَّا تؤكد عملية المفاضلة بين البدائل المتاحة أو تأخذ في الحسبان كيفية الاختيار وأساليبه، والأسس التي يرتكز عليها والخطوات التي تؤدي إليه، باعتباره يمثل المرحلة الأخيرة في عملية صنع القرار، أو أنَّها تركز بالدَّرجة الأولى على دور العامل القيادي وأهميته في اتخاذ القرار السِّياسي، وعليه يمكن تقسيم هذه التعريفات إلى ثلاثة فئات[10]:

أ- ترى الفئة الأولى أنَّ جوهر القرار السِّياسي هو الاختيار الواعي بين مجموعة من البدائل، فالقرار هو اختيار أحد البدائل المتاحة في إطار السِّياسات العامة بما يعظم المنافع، فهو عملية عقلية وموضوعية

لاختيار أحد بدائل التَّصرف المطروحة، كما يعني مسار ما يختاره متخذ القرار، باعتباره أنسب وسيلة متاحة أمامه لإنجاز الهدف، أو الأهداف المتاحة التي يبتغيها أو يرجوها.

ب- تنطلق الفئة الثانية من الدّور المهم الذي يضطلع به العامل القيادي في عملية صنع القرار السِّياسي، وتزاوج بين نموذجي النخبة والسَّيطرة من جهة، ومدخل الإدراك من جهة أخرى لفهم طبيعة القرار السِّياسي وماهيته، فالقرار إمَّا يعبر عن قيم النخبة الحاكمة، أو يركز على وجود علاقة ترابطية بين نظام المعتقدات، وعملية الإدراك وعملية صنع القرار، وفي كل الحالات يتَّضح دور القيادة السِّياسية من خلال ثلاثة عناصر، هي القائد، والفاعلية، والجماعة السِّياسية.

ج- تؤكِّد الفئة الثالثة على عنصري التنافس والتوفيق بين الآراء والمواقف والمصالح المختلفة، فالقرار السِّياسي هو مجموعة من الإجراءات المعقدة، تنطوي على التداول والمساومة والتفاوض، للوصول إلى حلول توفيقية توفر الحدَّ الأدنى المطلوب من التوافق بين اتجاهات، ودوافع ومصالح متعارضة، فهو محصِّلة التفاعلات الرسمية وغير الرسمية التي تتم بين الفاعلين السِّياسيين في إطار الايدولوجيا والثقافة السِّياسية السَّائدة، ومن خلال الأبنية والمؤسّسات القائمة.

وعليه فالقرار السِّياسي هو المرآة العاكسة لفلسفة وإيديولوجية وأهداف النِّظام السِّياسي السَّائد من خلال طرح البدائل الموجودة في الدَّولة، والعمل على المفاضلة بينها، ثمَّ اختيار أفضلها، للوصول إلى مرحلة التطبيق الفعلي للقرار، وفق أحكام القانون الدَّاخلي، أو أحكام القانون الدَّولي.

وبهذا، فالقرار السِّياسي يختلف عن السِّياسة العامة، والقرار الإداري، فالسِّياسة العامة هي الإطار الذي يسترشد به صناع القرار بعد دراسات مستفيضة، أمَّا القرار الإداري فهو الأداة التي تستخدمها السُّلطة التنفيذية لتنفيذ السِّياسة العامة، ويتم اختياره بعد مقارنته بعدة بدائل أخرى، ومنه فالقرار السِّياسي أكثر شمولا من القرار الإداري لأنَّه صادر عن المؤسَّسات السِّياسية والأجهزة العليا، وهو أقل مرتبة من السِّياسة العامة للبلاد وأقل ديمومة منها، ويتميز القرار الإداري عن القرار السِّياسي بعدة ميزات، لذا نجد دول العالم الثالث تفضله على القرار السِّياسي، ومن بين هذه الميزات نجد:

- الابتعاد عن الضغوط السِّياسية التي تصاحب عملية صنع القرار السِّياسي خلال مراحل التفكير والمشاورات، بحيث تجده المؤسَّسات السِّياسية والبرلمان أمرًا واقعًا بعد صدوره.

- تجنب ضغوط الرأي العام هروبا من توجيه النقد للحكومة، لأنَّ القرار الإداري يخضع للرقابة الإدارية أكثر من خضوعه للرقابة السِّياسية[11].

- تأمين سرعة التنفيذ والالتزام الفوري من جانب الأجهزة المعنية، كالجمارك والشرطة مثلا.

أمَّا عملية صنع القرار السِّياسي، فهي عملية بالغة التعقيد، لارتباطها بأجهزة عديدة، تقوم بالإعداد لصنع القرار، واتخاذه، ومتابعة تنفيذه، ومدى نجاحه في تحقيق الأهداف المرجوة منه، فهي عملية مشورة تتم من خلال مجموعات موسعة تقوم باختيار البدائل بدقة، ثم تعرض على مجموعة استشارية إلى أن تصل إلى رئيس الدَّولة، أو الشخص المكلف باتخاذ القرار المناط به، حسب اختلاف الأنظمة السِّياسية وطبيعتها في كل دولة، وهي بذلك تختلف عن عملية اتخاذ القرار" decision-taking " ، التي تعني اختيار البديل الأمثل من بين عدة بدائل متاحة في موقف معين، وتتم بواسطة شخص واحد، وهو القائم على رأس الجهاز التنفيذي سواء قام بهذه العملية بمشاركة مجموعة من المستشارين أو منفردا[12].

يرتبط القرار السِّياسي بسلوك النِّظام السِّياسي وبيان السِّياسة العامة للحكومات داخله، ومن خلال ذلك البيان، توجه الحكومة إلى المواطنين والمؤسَّسات التابعة لها رسالة تتضمن المبادئ والقواعد العامة قصد تحقيق أهداف السِّياسة العامة.

فالارتباط الصميمي بين الفلسفة التي تتبناها الدَّولة وبين القرار، يظهر جليًا للعيان من خلال القرار السِّياسي، أو من خلال الاختيار الدقيق لحل المشكلة القائمة بالقرار، فاتخاذ القرار قرار، والمفاضلة ما بين البدائل قرار، والعمل على تطبيق القرار قرار أيضا.

والقرار السِّياسي هو العملية الاجتماعية التي يتمُّ من خلالها اختيار مشكلة لتكون موضعا لقرار ما ينتج عن ذلك الاختيار عملية ظهور عدد محدَّد من البدائل، يتمُّ اختيار أحدِها لوضعِه موضع التنفيذ والتطبيق[13] وينقسم القرار السِّياسي إلى نوعين:

1- **القرار السِّياسي المتعلق بالوضع المحلِّي**، وهو ما تتخذه الحكومات داخل حدودها الإقليمية بما تتمتع به من حقوق، كونها دولة ذات سيادة لها الحق في التصرف وفق القانون، وبما يحقق مصلحة المواطن والوطن، دون أن يشاركها أحد في عملية صنع القرار، ودون أن يكون صدور القرار نتيجة ضغط داخلي أو خارجي من جهات غير الحكومة.

2- **القرارات الخارجية والمتعلقة بالسِّياسة الدَّولية**، وعلاقة الدَّولة بالدُّول الإقليمية، ودول العالم كافة وهو الأخطر لما يترتب عليه من ارتباط بالعالم الخارجي، وقد تنعكس سلبياته على العملية السِّياسية في الدَّاخل، فيقصد به تحويل الهدف العام للدَّولة إلى قرار محدَّد، ويُبنى انطلاقا من جهات تبدأ من رئيس الحكومة ووزير الخارجية، والأجهزة الحكومية الأخرى، والسُّلطة التشريعية، ووسائل الإعلام والرأي العام.

II- العوامل المؤثِّرة في صناعة القرار السِّياسي:

تعد عملية صنع القرار السِّياسي عملية بالغة التعقيد لارتباطها بأجهزة عديدة، تقوم بالإعداد لصنع القرار واتخاذه ومتابعة تنفيذه، ومدى نجاحه في تحقيق الأهداف المرجوة منه، وتؤثِّر في عملية صنع القرار السِّياسي عوامل داخلية وأخرى خارجية.

1- العوامل الدَّاخلية:

تختلف البيئة الدَّاخلية باختلاف دول المجتمع الدَّولي، فشكل النِّظام السِّياسي ومستوى الدَّولة الحضاري، يحدِّد دور وفعالية البيئة الدَّاخلية في التأثير على القرار السِّياسي[14]، فالعوامل الدَّاخلية هي مجمل الظروف السَّائدة داخل الدَّولة، أي النِّظام السِّياسي، والأحزاب السِّياسية، ووسائل الإعلام والرأي العام، ومن المعروف أنَّ الأنظِمة الديمقراطية يشهد فيها صنع القرار تقدما ملموسا على أرض الواقع ويعود السَّبب في هذا إلى اتساع دائرة مشاركة الأحزاب السِّياسية، ومنظَّمات المجتمع المدني، والصحافة والرأي العام عموما، من خلال الكثير من الإجراءات التي تتخذها الدَّولة لمعرفة رد الفعل حول القرار.

أمَّا في الأنظِمة غير الديمقراطية، فمساحة الرأي الأخر موجودة شكلا دون المضمون، إن لم تكن منعدمة تماما عن المشاركة في الحياة السِّياسة، بالرغم من أنَّ مثل هذه الحقوق مضمونة في دساتير هذه الدُّول، لكنَّها تبقى نصوصا قانونية غير مفعَّلة في هذا المجال.

2- العوامل الخارجية:

البيئة الخارجية هي العناصر البشرية، وغير البشرية التي تقع خارج إطار سيادة الدَّولة، وتشمل الإطارين الإقليمي والدّولي[15]، وتعد البيئة الخارجية بعداً هاماً في صنع السِّياسة الخارجية وتشمل الظواهر الدَّولية البارزة في السِّياسات الدَّولية المعاصرة، حيث تتطلب هذه الظواهر الاهتمام من قبل صنَّاع القرار، لما لها من تأثير على السِّياسات الدَّولية المعاصرة، إذ يختلف حجم ومدى التأثير من دولة لأخرى[16]، فسابقا لم يكن للوضع الخارجي أهمية في عملية صنع القرار السِّياسي في الدَّاخل، لأنَّ الوضع الدَّاخلي لم يكن يؤثِّر، أو يتأثَّر بالمحيط الخارجي، أمَّا في ظل التطورات الدَّولية الراهنة، ودخول الكثير من المسائل الدَّاخلية في المنظور الدَّولي، حيث أصبحت معالجتها تتم وفق أحكام القانون الدَّولي، وليس القانون الدَّاخلي، من قبيل حقوق الإنسان، والبيئة والمناخ، والنزاعات الدَّاخلية، وديمقراطية النِّظام، وغير ذلك ليصبح للبيئة الخارجية دوراً هاماً في التأثير على القرار وتنفيذه، وهذا راجع إلى بروز معطيات جديدة منها:

- العلاقات القانونية بين الدُّول وفق القانون الدَّولي، فكثيرا ما أخذت القرارات السِّياسية طابعا دوليا من خلال تأثُّرها وتأثيرها في العالم الخارجي، نتيجة العلاقات الايجابية، أو السَّلبية بين الدُّول.
- وجود المنظَّمات الدَّولية، ومنها منظَّمة الأمم المتَّحدة، ومنظَّمات حقوق الإنسان، ومنظمات المجتمع المدني.
- وجود التكتلات العسكرية والاقتصادية، وهذه التكتلات تؤثِّر في صنع القرار داخل الدُّول الأعضاء فيها، لما للقرار من أهمية في مسايرة أهداف ومناهج وأفكار ذلك التكتل، وبما يخدم مصلحته أولا وأخيراً - مثال ذلك الاتحاد الأوروبي خلال ما عرف "بأزمة اليورو" عام 2011م، إذ اتخذ القادة الأوروبيين جملة من القرارات، تنافت مع رغبات شعوب الدُّول المنطوية تحت سقف الاتحاد، كسياسة التقشف في اليونان والبرتغال، وغيرها من الدُّول

الأخرى - إذ أنَّ مجمل هذه العناصر تترك تأثيرها الكبير في عملية صنع القرار السِّياسي، ويزداد تأثير هذه العناصر على القرار السِّياسي كلما ضعفت قوى الدَّاخل، أو ضعف اعتماد الدَّولة على إمكاناتها الدَّاخلية، وازدياد اعتمادها على الموارد الخارجية التي تزيد من تأثير قوى الضغوط الخارجية عليها، ويواجه صانع القرار السِّياسي في الوقت الحالي، على المستوى العملي، العديد من المشكلات الناتجة عن ثورة المعلومات والاتصال[17] نذكر منها:

- توفر كم كبير من المعلومات حول مسألة أو مشكلة سياسية معينة، وهو ما يتطلب من صانع القرار توفير آليات ملائمة لإدارة هذا الكم من المعلومات وتوظيفها سياسيا، وتشكل المعلومات أساسا لصانع القرار السِّياسي لاتخاذ قراره النهائي، حيث هناك نهج معين تصل من خلاله المعلومات إليه، ليتم على أساسه اتخاذ قراره، ويؤكِّد "جوزيف فرانكل Joseph Frankel" أنَّ موقع صانع القرار في أعلى قمة الهرم يجعله بعيدا عن المعلومات التفصيلية التي تساعده في اتخاذ قرار أدق، لأنَّه أسير للمستشارين، وقد يؤدي حجب المعلومات عن صانع القرار إلى كارثة.
- صعوبة التأكد من دقة المعلومات التي يتلقاها صانع القرار السِّياسي، فمثلا المعلومات المنقولة عبر وكالات الأنباء، أو المحطات الفضائية، لا تعني أنَّها تعبر بالضرورة عن الحدث كما هو قائم بالفعل، وإنَّما تقدمه وفقا لنموذج معين تختاره وتحدِّده بذاتها، ووفقا لمصلحتها ومصلحة الجهة التي تنتمي إليها، وعليه فإنَّ قضية التَّأكد من المعلومات ودقتها، هي إحدى المشكلات العامة في واقع الممارسة السِّياسية المعاصرة خاصَّة وأنَّ النتائج المترتبة عن اتخاذ قرارات، أو مواقف، أو سياسات، استنادا إلى معلومات غير دقيقة أو مغلوطة تكون في غاية الخطورة على الدَّولة.
- ازدياد قوة الضغوط الآتية من البيئة الدَّاخلية على صانع القرار السِّياسي، نتيجة انتشار المعلومات السِّياسية في المجتمع، وتداولها بين أفراد المجتمع، نظرا لتعدد وسائل الحصول على المعلومات، فضلا عن سهولة الوصول إليها عن طريق الفضائيات الإخبارية، وشبكة الإنترنيت.
- محدودية الوقت المتاح لمتخذ القرار، خاصَّة في الوقت الحالي الذي أصبحت فيه المعلومات متاحة على مدار الساعة.

III- وسائل الإعلام والاتصال وعملية صناعة القرار السِّياسي في الجزائر:

تعتبر وسائل الإعلام والاتصال قناة تواصل واتصال تربط الحاكم بالمحكوم، ولهذه الوسائل تأثيرها الخاص على الأحداث، كما تقوم بنقل المعلومات عن الحكومة إلى المواطنين، وتنقل أيضا توجهات الرأي العام إلى الحكومة التي تقوم بدورها بتوظيف تلك المعلومات وتحليلها، واستخدامها لتحقيق الأهداف المرجوة فضلا عن أنَّ وسائل الإعلام والاتصال تلعب دورًا هامًّا في توجيه السلوك السِّياسي نحو الهدف المراد تنفيذه من قبل نظام الحكم، خاصَّة إذا كان هذا النِّظام ديمقراطيا[18].

ويعتمد دور وسائل الإعلام في بلورة الرأي العام، وفي صنع القرار على مدى استقلالية هذه الوسائل وشفافيتها ومصداقيتها، لكي تكون مقبولة لدى الرأي العام، ومتخذي القرار، فالرأي العام هو الذي يمارس دوره في الاتصال والتعبير عن طريق وسائل الإعلام التي تؤثّر في توجيه السِّياسات العامة للبلاد من خلال توفير المعلومات والأفكار والصُّور المختلفة التي تشكل رؤية للرَّأي العام، وهذا يعني أنَّ دور وسائل الإعلام في العملية السِّياسية في الجزائر يعتمد على المعايير الآتية[19]:

- مدى استقلالية وسائل الإعلام الجزائرية، فاستقلالية وسائل الإعلام تساهم في حرِّية نقل الآراء والأفكار والمقترحات لدى الرَّأي العام إلى متخذي القرار، والعكس صحيح.
- مدى شفافية الدَّور الذي تقوم به وسائل الإعلام الجزائرية، فلهذه الوسائل دور مهم في العملية السِّياسية في الجزائر، وهذا يعتمد على شفافية ومرونة عمل هذه الوسائل وطبيعة ما تطرحه لإصلاح ومناقشة الأوضاع السِّياسية والاقتصادية والاجتماعية.
- مدى تطبيق المبادئ والأسس الديمقراطية في الجزائر، وهذا بدوره سوف يشجّع الرَّأي العام على طرح كل الخيارات الممكنة والبنَّاءة عند مناقشة المشروعات المقترحة.

ويولي المجتمع وصانعي القرار، على حد سواء اهتماماً بالغا بوسائل الإعلام لتمكينها من تقييم الأحداث، واستنباط الأفكار من الآراء التي يطرحها المحللون في وسائل الإعلام حول معالجة المشاكل والمواقف التي ينبغي اتخاذها، وهذه الأفكار قد تكون الأساس الذي يستند إليه صانع القرار عند اتخاذه القرار.

ومن جهة أخرى، فإنَّ معالجة وسائل الإعلام الجزائرية والعالمية للأحداث من خلال درجة التركيز أو الإغفال يساعد في تحديد درجة أهميتها بالنسبة لصانع القرار السِّياسي في الجزائر الأمر، الذي يجعل الرأي العام يهتم به، ومن ثمَّ ممارسة الضغط على صانع القرار.

ولكي يكون دور وتأثير وسائل الإعلام في بلورة الرَّأي لدى صانعي القرار واضحاً ومؤثِّرا، يتطلب أن تكون قيادة الدَّولة والإدارة، ومؤسّسات المجتمع المدني على دراية ومعرفة بأساليب عمل وسائل الإعلام وكيفية التعامل معها، وهذا بدوره يقوده إلى تشكيل نظام اتصال سليم بين الجهتين، لمعرفة الحقائق والمعلومات بموضوعية، ويكون أساسا دقيقاً لاستقاء المعلومات عن البيئة المحيطة بالقرار.

وتؤكِّد الدِّراسات أنَّ ثمة ضغط يقع على صانع القرار من أخبار وسائل الإعلام، يؤثِّر في إدراكه للرأي العام، وأي تقييم خاطئ، قد يكلف صانع القرار الكثير، وتكمن أهمية وسائل الإعلام في التأثير على عملية صنع القرار في كونها:

- أنَّها تمد صانع القرار بالمعلومات عن الأحداث الجارية، والبيئة السِّياسية لسياساته، وهي في كثير من الأحيان تكون أكثر فاعلية من القنوات الرسمية.
- تجعل صانع القرار يشعر باهتمامات الشَّعب بطريقة مباشرة بالنَّشر عن الرأي العام، أو غير مباشرة عن طريق القصص الخبرية التي تشكِّل النقاش الجماهيري والرأي العام.

- توفِّر للمسئولين القنوات اللازمة لنقل رسائلهم إلى أفراد المجتمع، وشرح سياستهم له، ومهاجمة مواقف معارضيهم.

كما تؤثِّر وسائل الإعلام في مواقف صانعي القرار ومواقف الجمهور تجاه المسئولين الحكوميين فالتغطية الإعلامية تستطيع أن تزيد من التأييد الجماهيري لبعض سياسات الحكومة، فضلا عن أنَّ لوسائل الإعلام مهمَّة كبيرة جدًّا في توضيح القرارات في مرحلة اتخاذ القرار، فيما تعتزم الحكومة القيام به لحل مشكلة عامة.

ولتجنب تأثير وسائل الإعلام في صناعة القرار السِّياسي، خاصَّة قبل صدوره لابد على صانع القرار السِّياسي أن يحيط قراره بالسرِّية، حتى لا يصل القرار المزمع اتخاذه إلى وساءل الإعلام، وبالتالي إعطاء حكم مسبق عنه، إذ يرى "هنري كيسنجر Henry Kissinger" ضرورة الاحتفاظ بسرِّية القرار السِّياسي داخل دائرة محدودة جدًّا، وحصره في دائرة ضيقة من المستشارين في صناعة القرار، وذلك تخوفا من اختلاف وجهات نظر السِّياسيين بشكل قد يدفع بعضهم إلى محاربته بطريقة غير مسئولة، والتي من بينها تسريبه إلى وسائل الإعلام بغرض إجهاضه[20].

IV- التدفق الإعلامي الأجنبي وعملية صناعة القرار السِّياسي في الجزائر

تواجه النُّظم السِّياسية المعاصرة، وخاصَّة النُّظم السِّياسية لدول الجنوب، إشكالية تتمثل في كون التطور الهائل في تكنولوجيا الاتصال، جعل تداول المعلومات يتخطى حاجز الزمان والمكان من خلال أجهزة متاحة للجماهير، وبتكلفة متناقصة باستمرار، وهو ما جعلها في متناول عدد كبير من الأفراد.

فالنُّظم السِّياسية حاليا لم يعد بمقدورها إخفاء المعلومات عن مواطنيها، لأنَّ ما تخفيه وسائل الإعلام الحكومية والوطنية، يستطيع الفرد العادي معرفته من خلال وسائل الإعلام الأجنبية، مهما كانت قوة وفعالية أساليب الرقابة والتحكم التي تنتهجها هذه الأنظِّمة في التعامل مع المعلومات[21]، وعليه فإنَّ التحكم في تداول المعلومات السِّياسية، والرقابة عليها في ظل ثورة المعلومات والاتصالات هو نشاط غير مطلوب، وغير ذي معنى، ولا طائل من ورائه.

وبفعل ثورة المعلومات والاتصالات، لم يعد بمقدور الحكام منع وصول المعلومات إلى المحكومين مهما بلغت درجة سرِّيتها وأساليب الرقابة عليها، لأنَّه إذا استطاع الحاكم التحكم في أجهزة المعلومات بالدَّاخل، فإنَّه لا يستطيع التحكم في مؤسَّسات المعلومات العابرة للحدود، كشبكة الإنترنيت التي يقول بشأنها "بيل غيتس Bill Gates": "إنَّها المعلومة على أطراف الأصابع...، إنَّها ثورة في مجال الاتصالات"[22]، أو عن طريق المحطات الفضائية التي تبث موادها الإعلامية على مدار السَّاعة.

ومن هنا، فإنَّ لثورة المعلومات آثارًا واضحة على واقع الممارسة السِّياسية في المجتمعات المعاصرة سواء بالنسبة لتوازن القوى السِّياسية في المجتمع، أو بالنسبة لمؤسَّسات وهياكل النُّظم السِّياسية المعاصرة بالإضافة إلى تأثيرها في أساليب التفكير لحل المشكلات السِّياسية، وأساليب التعامل مع المسائل السِّياسية في المجتمع[23].

كما أحدثت عملية تدفق المعلومات داخل الدَّولة، تأثيرا كبيرا على عملية صنع القرار السِّياسي، وتحدث هذه العملية من خلال آليات متعددة، كالنَّشر الواسع في كافة المجالات عبر الصحف، أو شبكة الإنترنيت أو عبر المحطات الإذاعية والتلفزيونية، سواء على المستوى الدَّاخلي أو الخارجي[24]، إذ تعمل وكالات الأنباء، على غرار وكالة الأنباء الفرنسية، ورويتر البريطانية، وكذا بعض القنوات الفضائية الإخبارية كالجزيرة القطرية، وفرنس24 الفرنسية وغيرها، على تشويه المعلومات والأخبار التي تصل إلى المشاهد الجزائري، وهذا التشويه في الحقائق والمعلومات له أثره السِّياسي على الفرد والمجتمع، وحتى صانع القرار خاصَّة وأنَّ صانعي القرار في الجزائر يتأثرون بما يشاهدونه، أو يسمعونه من أخبار ومعلومات صادرة من المحطات الإذاعية والتلفزيونية الأجنبية.

كما أنَّ المعلومات التي تصل مشوهة ومغلوطة إلى صانع القرار عن قضية أو موضوع ما، قد تؤثِّر فيه، وفي اتخاذ القرار النِّهائي بشأن هذا الموضوع أو القضية، وبالتالي فإنَّ قراره قد لا يكون سليما، وقد يعرضه لبعض المشكلات والأزمات، ونفس الشيء بالنسبة للمعلومات الكاذبة، أو المشوَّهة التي تصل إلى الأفراد بخصوص جهود صانع القرار، قد تؤثِّر في مواقفهم تجاهه، وتجاه القرارات التي يصدرها (حالة الجزيرة الإخبارية في تغطيتها للأحداث في سورية منذ بدايتها في مارس 2011م).

وعلى هذا الأساس، تستخدم القنوات الفضائية التابعة لدوائر معينة في التأثير على عملية صنع القرار السِّياسي داخل الدول النامية، من خلال تضخيم الأحداث، وتشويه المعلومات والحقائق التي يعتمد عليها صانع القرار، وبذلك تنشأ أزمات لها آثارها السِّلبية الوخيمة على هذه الدُّول[25] في الحاضر والمستقبل.

قائمة الهوامش:

[1] - أحمد ناصوري ، **دراسة تحليلية لعملية صنع القرار السياسي** ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد 21 ، العدد01 ، دمشق ، 2005 ص268.

[2] - مجدي حبيب ، **سيكولوجية صنع القرار** ، ط1 ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، 1997 ، ص20.

[3] - أحمد نوري النعيمي ، **عملية صنع القرار في السياسة الخارجية** ، ط1 ، دار زهران للنشر والتوزيع ، عمان ، 2011 ، ص ص 205 ، 206.

[4] - بسام المشاقبة ، **الأعلام البرلماني والسياسي** ، ط1 ، دار أسامة للنشر والتوزيع ، عمان ، 2011 ، ص100.

[5] - إبراهيم سعد الدّين وآخرون ، **كيف يصنع القرار في الوطن العربي** ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط2 ، بيروت ، 1988 ، ص35.

[6] - فهد سعود النفيعي ، **صناعة القرار السياسي** ، مجلة الدبلوماسي ، معهد الدراسات الدبلوماسية ، العدد الثامن ، الرياض ، جوان 1987 ، ص93.

[7] -David Easton, **A Systems analysis of political life**, Wiley Edition , new York, 1965, p 08.

[8] - عبد الله سرير ، **عملية صنع القرار وتطبيقاته في الإدارة العامة بالجزائر** ، دكتوراه غير منشورة في العلوم السياسية ، كلية العلوم السياسية والإعلام ، جامعة الجزائر الجزائر ، جوان 2006 ، ص61.

[9] - فاروق عمر العمر ، **صناعة القرار والرأي العام** ، ط2 ، ميريت للنشر والمعلومات ، القاهرة ، 2001 ، ص53.

[10] - أحمد ناصوري ، **مرجع سبق ذكره** ، ص ص 274 ، 275.

[11] - فاروق عمر العمر ، **مرجع سبق ذكره** ، ص56.

[12] - **نفس المرجع** ، ص 60.

[13] – عبد الرزاق محمد الدليمي ، **قضايا إعلامية معاصرة** ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان ، 2011 ، ص229.

[14] – فهد سعود النفيعي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص94.

[15] – محمد الهزايمة ، **السياسة الخارجية الأردنية بين النظرية والتطبيق** ، مركز البشر ، عمان ، 1997 ، ص 16.

[16] – فهد سعود النفيعي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص94.

[17] – محمد سعد أبو عامود ، **النظم السياسية في ظل العولمة** ، ط1 ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، 2008 ، ص ص 261 ، 262.

[18] – فاروق عمر العمر ، **مرجع سبق ذكره** ، ص124.

[19] – أنظر عبد الحكيم سحالية ، الصحافة الجزائرية بين التقليد والتجديد على الرابط التالي:
, on 10/04/2012 at 10[H]30 http://boumansouraeducation.ahlamountada.com/t222-topic

[20] – فاروق عمر العمر ، **مرجع سبق ذكره** ، ص124.

[21] – محمد سعد أبو عامود ، **مرجع سبق ذكره** ، ص223.

[22] – أحمد حلواني ، **التغيرات الدولية الراهنة وأثرها في الإعلام والثقافة العربية** ، ورقة مقدمة للملتقى الدولي الأول حول الدولة الوطنية والتحولات الدولية الراهنة ، كلية العلوم السياسية والإعلام ، جامعة الجزائر ، الجزائر ، 2003، ص268.

[23] – محمد سعد أبو عامود ، **مرجع سبق ذكره** ، ص261.

[24] – جمال علي زهران ، **تأثير التحولات السياسية الدولية في ظل الثورة المعلوماتية على سيادة الدولة الوطنية والقرار السياسي في الجنوب** ، ورقة مقدمة للملتقى الدولي الأول حول الدولة الوطنية والتحولات الدولية الراهنة ، كلية العلوم السياسية والإعلام ، جامعة الجزائر ، الجزائر ، 2003 ، ص83.

[25] – محمد جاد أحمد ، **الإعلام الفضائي وآثاره التربوية** ، ط1 ، دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع ، الإسكندرية ، 2008 ، ص136.